وقَبِلَهُ السكاكيُّ مطلقًا.

وردَّه غيره مطلقًا.

والحق: أنه إنْ تضمن اعتبارًا لطيفًا، قُبِلَ؛ كقوله [من الرجز]:

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُهُ

أى: لونُها.

وإلا رُدَّ؛ كقوله [من الوافر]:

كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

أحوالُ المسنَدِ

ترك المسند اليه:.....

لون السماء، فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه (وإلا) أى: وإن لم يتضمن اعتبارًا لطيفًا (رد) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله[1]:)فلما أن جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) أى: القصر (السياعا) أى: الطين بالتبن؛ والمعنى: كما طينت الفدن بالسمن ما لا يتضمنه قوله: طينت الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل، والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن)[2].

---

(١)البيت من الوافر، وهو للقطامى فى ديوانه ص٤٠، يصف ناقته، وأساس البلاغة ص ٣٣٦ (فدن)، وجمهرة اللغة ص٨٥٤، والمفتاح ص٢١١، ومعاهد التنصيص ١/١٧٩، وعجزه فى المصباح ص٤١، ويروى [السياعا]، والفدن: القصر، السياعا: الطين المخلوط تبنا تدهن به الأبنية، يعنى أن ناقته صارت ملساء من السمن كالقصر المطين بالسياع.

(٢)مختصر السعد- (١٢٦-١٢٧).

أما تركُهُ: فلما مَرَّ[1]؛ كقولِه[2] [من الطويل]:

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ(*)

وقولِه[3] [من المنسرح]:

نَحن بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ(**)

وقولِك: زيدٌ منطلِقٌ وعمرٌو(***)، وقولِك: خرَجْتُ فإذا زيدٌ(****).

(*)(الرحل هو المنزل والمأوى، وقيار: اسم فرس أو جمل للشاعر؛ وهو ضابئ بن الحارث كما فى الصحاح، ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع. فالمسند إلى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن)[4].

(**)(فقوله: نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر، أى: نحن بما عندنا راضون؛ فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثانى، وفى البيت السابق بالعكس)[5].

(***)("وقولك: زيد منطلق وعمرو" أى: وعمرو منطلق؛ فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام)[6].

(****)("وقولك: خرجت فإذا زيد" أى: موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك؛ فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال؛ لأن (إذا) المفاجأة تدل على مطلق الوجود، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد: فإذا زيد بالباب، أو حاضر، أو نحو ذلك)[7].

---

(١) أى فى حذف المسند إليه، أى لما مر من أسباب الحذف فى المسند إليه من ضيق المقام أو ترك العبث أو غير ذلك مما سبق ذكره.

(٢) هو لضابىء بن الحرث البرجمى وصدر البيت: ومن يك أمسى بالمدينة رحله. وقيار: اسم فرس أو جمل للشاعر.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. فى لسان العرب (قعد)، وخزانة الأدب ١٠/٢٩٥.

(٤)مختصر السعد- (١٢٨).

(٥)مختصر السعد- (١٢٩).

(٦)مختصر السعد- (١٢٩).

(٧)مختصر السعد- (١٢٩).

وقولِه[1] [من سر]:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاَ..... (*)

أى: إنَّ لنا فى الدنيا، إنَّ لنا عنها.

وقولِه تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى﴾[2](**).

وقولُهُ تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[3](***) يحتمل الأمرين، أى: أجمَلُ، أو فأمرِى،

(*)("أى" إن (لنا فى الدنيا) حلولا (وإن) لنا (عنها) إلى الآخرة ارتحالا، والمسافرون قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ونحن على أثرهم عن قريب؛ فحذف المسند الذى هو ظرف قطعًا لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين -أعنى العقل- ولضيق المقام- أعنى المحافظة على الشعر- ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى مثل: إن مالا وإن ولدا، وقد وضع سيبويه فى كتابه لهذا باب فقال: هذا باب إن مالا وإن ولدا)[4].

(**)(وقوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى﴾ فقوله: ﴿أنتم﴾ ليس بمبتدأ لأن "لو" إنما تدل على الفعل؛ بل هو فاعل فعل محذوف، والأصل: لو تملكون؛ فحذف الفعل احترازًا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضميرا منفصلا على ما هو القانون عند حذف العامل؛ فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة)[5].

(***)("وقوله تعالى: ﴿فصبر جميل﴾ يحتمل الأمرين" حذف المسند أو المسند إليه (أى) فصبر جميل (أجمل، أو فأمرى) صبر جميل، ففى الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فإنه يكون نصا فى أحدهما)[6].

---

(١) شطر بيت للأعشى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٣، وعجزه: "وإن فى السفر إذ مضوا مهلا".

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٣) يوسف: ١٨.

(٤)مختصر السعد- (١٢٩).

(٥)مختصر السعد- (١٢٩-١٣٠).

(٦)مختصر السعد- (١٣٠).

ولابدَّ من قرينة: كوقوعِ الكلام جوابًا لسؤال محقَّق؛ نحوُ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[1]، أو مقدَّر؛ نحوُ [من الطويل]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ..... (*)

(*)("ولابد" للحذف (من قرينة) دالة عليه ليفهم منه المعنى (كوقوع الكلام جوابًا لسؤال محقق نحو: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾) أى: خلقهن الله؛ فحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم﴾[الزخرف:٢]، وكقوله تعالى: ﴿قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة﴾[يس:٧٩].

"أو مقدر" عطف على محقق (نحو) قول ضرار بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل: (ليبك يزيد)[2] كأنه قيل: من يبكيه؛ فقال: (ضارع) أى: يبكيه ضارع ذليل الخصومة) لأنه كان ملجأ للأذلاء، وعونا للضعفاء وتمامه: [ومختبط مما تطيح الطوائح] والمختبط: هو الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسلة، والإطاحة: الإذهاب والإهلاك، والطوائح: جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع: ملقحة، ومما: متعلق بمختبط، وما مصدرية؛ أى: سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله، أو يبكى المقدر؛ أى: يبكى لأجل إذهاب المنايا يزيد)[3].

---

(١) لقمان: ٢٥.

(٢)البيت من الطويل، وهو للحارث بن نهيلك فى خزانة الأدب (٣٠٣/١)، وللبيد بن ربيعة فى ملحق ديوانه ص:٣٦٢، لنهشل بن جرى فى خزانة الأدب (٣٠٣/١)، وضرار بن نهشل فى الدرر (٢٨٦/٢)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص:٤٧٨، وخزانة الأدب ١٣٩/٨، والشعر والشعراء ص:١٠٥، ١٠٦، ولسان العرب (طوح) والبيت بتمامه:

(ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح)

(٣)مختصر السعد- (١٣٠-١٣١).

وفضلُهُ على خلافه[1]: بتكرُّرِ الإسناد إجمالاً ثم تفصيلاً، وبوقوعِ نحوِ "يزيد" غيرَ فضلة، وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة؛ لأنَّ أوَّل الكلام غيرُ مطمعٍ في ذكره.

ذكر المسند إليه:

وأما ذكرُهُ:

فلما مرَّ[2]، أو أن يتعيَّن كونه اسمًا أو فعلاً.

وأما إفرادُهُ:

فلكونِهِ غيرَ سببي مع عدم إفادةِ تقوِّي الحكم، والمراد بالسببي نحـوُ: زيـدٌ أبوه منطلقٌ.

(*)(وفضله) أي: رجحان نحو: ليبك يزيد ضارع -مبنيا للمفعول- (على خلافه) يعني: ليبك يزيد ضارع- مبينا للفاعل، ناصبا ليزيد، ورافعا لضارع- (بتكرر الإسناد) بأن أجمل أولا (إجمالا، ثم) فصل ثانيا (تفصيلا)؛ أما التفصيل فظاهر، وأما الإجمال: فلأنه لما قيل: ليبك علم أن هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء لأن المسند إلى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه ولاشك أن المتكرر أوكد وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) لكونه مسند إليه؛ لا مفعولا كما في خلافه (وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره) أي: ذكر الفاعل لإسناد الفعل إلى المفعول وتمام الكلام به لخلاف ما إذا بني الفاعل فإنه مطمع في ذكر الفاعل إذ لابد للفعل من شيء يسند هو إليه[3].

---

(١) أي رجحان نحو (ليبك يزيد ضارع مبنيًا للمفعول على خلافه يعني ليبك يزيد ضارع، مبنيًا للفاعل ناصبًا ليزيد ورافعًا لضارع).

(٢) أي: وأما ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند إليه.

(٣)مختصر السعد- (١٣١-١٣٢).

ص: وأما كونه فعلاً:

فللتقييد بأحدِ الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه، مع إفادة التجدُّد، كقوله [من الكامل]:

أوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ[1]؟!

وأمَّا كونه اسمًا:

فلإفادة[2] عدمهما؛ كقوله [من البسيط]:

لاَ يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنطَلِقُ[3]

وأما تقييد الفعل بمفعولٍ ونحوِهِ:

فلتربية الفائدة.

والمقيَّدُ: في نحو: (كان زيد منطلقًا) هو (منطلقًا)، لا (كان).

وأما تركه[4]:

فلمانعٍ منها[5].

وأما تقييده بالشرط:

فلاعتباراتٍ لا تعرفُ إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل، وقد بُيِّنَ ذلك في علم النحو، ولكنْ لابُدَّ من النظر -ههنا- في: "إنْ"، و"إذَا"، و"لَوْ":

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٥ وهو لطريف بن تميم العنبرى. عريف القوم: رئيسهم أو القيم بأمرهم. يتوسم: يتأمل.

(٢) أى عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك.

(٣) البيت للنضر بن جؤية، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٥.

(٤) أى ترك التقييد.

(٥) أى من تربية الفائدة

فـ "إنْ" و"إذا": للشرط فى الاستقبال، لكنْ أصلُ (إنْ) عدمُ الجزمِ بوقوع الشرط، وأصل (إذا) الجزمُ بوقوعه، ولذلك كان النادرُ مَوْقِعًا لـ"إنْ"، وغلَبَ لفظُ الماضى مع "إذا"؛ نحوُ: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾[1] لأن المراد الحسنة المطلقة؛ ولهذا عُرِّفتْ تعريفَ الجنس، والسيئةُ نادرةٌ بالنسبة إليها؛ ولهذا نُكِّرَتْ.

وقد تستعمل (إنْ) فى الجزم تجاهلاً، أو لعدم جزمِ المخاطَب؛ كقولك لمن يكذِّبك: "إنْ صَدَقْتُ، فماذا تفعَلُ؟"، أو لتنزيله منزلةَ الجاهلِ؛ لمخالفته مقتضى العلم، أو التوبيخِ وتصويرِ أنَّ المقامَ -لاشتماله على ما يقلَعُ الشرطَ عن أصله - لا يصلُحُ إلا لفرضه، كما يُفْرَضُ المحال؛ نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾[2] فيمن قرأَ (إنْ) بالكسر، أو تغليبِ غيرِ المتَّصف به على المتصف به، وقولُهُ تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾[3] يحتملُها.

والتغليبُ يجرى فى فنون كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[5]، ومنه: أبوان، ونحوُهُ.

ولكونهما لتعليق أمر بغيره فى الاستقبالِ كان كلٌّ من جملتَى كُلٍّ فعليةً استقباليةً، ولا يخالَفَ ذلك لفظًا إلا لنكتة؛ كإبرازِ غيرِ الحاصلِ فى معرض الحاصلِ لقوَّة الأسباب، أو كونِ ما هو للوقوعِ كالواقع، أو التفاؤل، أو إظهارِ الرغبة فى وقوعه؛ نحو: " إنْ ظَفِرْتُ بحُسْنِ العاقبةِ فهو المرامُ"؛ فإنَّ الطالبَ إذا عَظُمَتْ رغبته فى

---

(١) الأعراف: ١٣١.

(٢) الزخرف: ٥.

(٣) البقرة: ٢٣.

(٤) التحريم: ١١.

(٥) النمل: ٥٥.

حصول أمر، يكثُرُ تصوُّرُهُ إياه، فربَّما يخيَّل إليه حاصلاً؛ وعليه: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[1].

السكاكى: أو للتعريض؛ نحو: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[2]، ونظيرُهُ فى التعريض: ﴿وَمَا لِى لاَ أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى﴾[3] أى: وما لكم لا تَعبُدُونَ الذى فَطَركم؛ بدليل: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، ووجهُ حسنِه: إسماعُ المخاطَبين الحقَّ على وَجْهٍ لا يَزيدُ غضبَهُمْ، وهو تركُ التصريح بِنِسْبتهم إلى الباطل، ويُعينُ على قَبوله؛ لكونه أدخَلَ فى إمحاض النصحِ حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

و(لو): للشرط فى الماضى، مع القطع بانتفاء الشرط؛ فيلزم، عدمُ الثبوتِ والمضى فى جملتَيْها؛ فدخولُها على المضارع فى نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[4]، لقَصْدِ استمرارِ الفعلِ فيما مضَى وقتًا فوقتًا؛ كما فى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[5] وفى نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[6]؛ لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عمن لا خلاف فى إخباره؛ كما فى ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[7]، أو لاستحضارِ الصورة؛ كما فى قوله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[8] استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالَّة على القدرة الباهرة.

---

(١) النور: ٣٣.

(٢) الزمر: ٦٥.

(٣) يس: ٢٢.

(٤) الحجرات: ٧.

(٥) البقرة: ١٥.

(٦) الأنعام: ٢٧.

(٧) الحجر: ٢.

(٨) الروم: ٤٨.

وأما تنكيره:

فلإرادة عدم الحصر والعهد؛ كقولك: زيد كاتبٌ، وعمرو شاعر، أو التفخيم؛ نحوُ: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[1]، أو للتحقير[2].

وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف:

فلكون الفائدة أتمَّ؛ كما مر.

وأما تركه:

فظاهرٌ مما سبق.

وأما تعريفه(*):

(*)(وأما تعريفه فلإفادة السامع إما حكمًا على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك، وإما لازم حكم بين أمرين كذلك.

تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالمًا باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى؛ تعمد إلى اللفظ الدال على الأول، وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية، وتجعله خبرًا، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية، كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيدًا، وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تعرفه أنه أخوه، فتقول له: ((زيد أخوك)) سواء عرف أن له أخًا و لم يعرف أن زيدًا أخوه، أو لم يعرف أن له أخًا أصلاً.

وإن عرف أن له أخًا في الجملة، وأردت أن تعينه عنده ؛ قلت: ((أخوك زيد)).

أما إذا لم يعرف أن له أخًا أصلاً فلا يقال ذلك ؛ لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً؛ فظهر الفرق بين قولنا: ((زيد أخوك))، وقولنا: ((أخوك زيد)).

---

(١) البقرة: ٣.

(٢) نحو: ما زيد شيئًا.

وكذا إذا عرف السامع إنسانًا يسمى زيدًا بعينه واسمه، وعرف أنه كان من إنسان انطلاق، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرفه أن زيدًا هو ذلك المنطلق، فتقول:((زيد المنطلق)) وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت: ((المنطلق زيد)).

وكذا إذا عرف السامع إنسانًا يسمى زيدًا بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدًا متصف به، فتقول: ((زيد المنطلق)) وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق، قلت: ((المنطلق زيد)).

لا يقال: زيد دال على الذات؛ فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر، والمنطلق دال على أمر نسبى ؛ فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر.

لأنا نقول: ((المنطلق)) لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرًا، و((زيد)) لا يجعل خبرا إلا بمعنى صاحب اسم ((زيد)) وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ.

ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به، كقول الخنساء[1]:

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

وقد يفيد قصره ؛ إما تحقيقًا، كقولك: ((زيد الأمير)) إذا لم يكن أمير سواه، وإما مبالغة لكمال معناه فى المحكوم عليه، كقولك: ((عمرو الشجاع)) أى الكامل فى الشجاعة، فتخرج الكلام فى صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه ؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيره؛ لقصورها عن رتبة الكمال.

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقًا أى من غير اعتبار تقييده بشىء كما مر، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره كقولك: ((هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خيرًا))، فإن المقصور هو الوفاء فى هذا الوقت، لا الوفاء مطلقًا، وكقول الأعشى:

---

(١) الخنساء هى تماضر بنت عمرو بن الشريد الصحابية الشاعرة البكاءة على أخيها صخر .

لإفادة السامع حكمًا على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخرَ مثله، أو لازمَ حكمٍ كذلك[1]؛ نحوُ: "زيدٌ أخوك، وعمرٌو المنطلق" باعتبار تعريف العهد أو الجنس، وعكسهما[2]. والثاني[3]: قد يفيد قصرَ الجنس على شيء تحقيقًا؛ نحو: زيدٌ الأميرُ، أو مبالغةً لكماله فيه؛ نحوُ: عمرٌو الشجاعُ.

وقيل: الاسمُ متعيِّنٌ للابتداءِ؛ لدلالته على الذات، والصفةُ للخبريَّة؛ لدلالتها على أمر نسبي:

ورُدَّ بأنَّ المعنى: الشخص الذى له الصفةُ صاحبُ الاسم.

وأما كونُهُ جملةً[*]:

هو الواهب المائة المصطفا ة: إما مخاضا، وإما عشارا[4]

فإنه قصر هبة المائة من الإبل فى إحدى الحالتين، لا هبتها مطلقًا، ولا الهبة مطلقًا.

وهذه الوجوه الثلاثة – أعنى العهد، والجنس للقصر تحقيقًا، والجنس للقصر مبالغة – تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف، بخلاف المنكر؛ فلا يقال: ((زيد المنطلق وعمرو))، ولا ((زيد الأمير وعمرو)) ولا ((زيد الشجاع وعمرو))[5].

[*](وأما كونه جملة فإما لإرادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق، وإما لكونه سببيًّا، وقد تقدم بيان ذلك.

---

(١) أى: على أمر معلوم بآخر مثله.

(٢) أى: عكس المثالين المذكورين وهما: أخوك زيد والمنطلق عمرو.

(٣) يعنى: اعتبار تعريف الجنس.

(٤) المخاض : الحوامل من النوق، واحدتها خلف- بفتح فكسر ففتح - من غير لفظ الجمع، والعشار : المناسب من معانيها لما فى البيت من تفصيل أنها الوالدات من الإبل، واحدتها عشراء كنفساء زنة ومعنى، الأول فى الإبل، والثانى فى النساء، والأعشى قائله، هو أعشى قيس بن قيس، الشاعر الجاهلى الوصاف للخمر .

(٥)الإيضاح- فقرة(٦٨-٦٩).

وفعليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت ؛ فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت.

وعليهما قول رب العزة: ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا: آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا: إنا معكم﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿قالوا سلامًا، قال سلام﴾[2] إذ أصل الأول: نسلم عليك سلامًا، وتقدير الثاني: سلام عليكم، كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن ما حيوه به؛ أخذًا بأدب الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها﴾[3].

وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة، غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه، وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص، ولهذا أطلق، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد؛ لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم، فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكمال الإنسان متجدد؛ لأنه بالقوة، وخروجه إلى الفعل بالتدريج، فناسب أن يحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت، وفيه نظر.

وقوله تعالى: ﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾[4] أي أحدثتم دعاءهم، أم استمر صمتكم عنه ؛ فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم، فقيل: لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم.

وقوله تعالى: ﴿قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين﴾[5] أي أحدثت عندنا تعاطى الحق فيما نسمعه منك أم اللعب ؛ أي أحوال الصبا بعد مستمرة عليك.

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٤ .

(٢) سورة هود : الآية ٦٩ .

(٣) سورة النساء : الآية ٨٦ .

(٤) سورة الأعراف : الآية ١٩٣ .

(٥) سورة الأنبياء : الآية ٥٥ .

فللتقوِّى، أو لكو ء سَبَبٌ كما مر.

واسميَّتُها وفعليَّتُها رشر ها: لما مَرَّ[1].

وظرفيَّتُها: لاختص ر الذ ية؛ إذْ هى مقدَّرةٌ بالفعل؛ على الأصح.

وأما تأخيره:

فلأنَّ ذكر المسندِ إليه أه مُ؛ كما مر.

وأما تقديمه:

فلتخصيصه[2] بالمسند إليه؛ نحوُ: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾[3] أى: بخلاف خمور الدنيا؛ ولهذا لم يقدَّم الظرفُ فى نحو: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[4]؛ لئلا يفيد ثبوتَ الريب فى سائر كتب الله تعالى.

وأما قوله تعالى:﴿وما هم بمؤمنين﴾[5] فى جواب ﴿آمنا بالله واليوم الآخر﴾ فلإخراج ذواتهم من جنس المؤمنين ؛ مبالغة فى تكذيبهم؛ ولهذا أطلق قوله ((مؤمنين)) وأكد نفيه بالباء، ونحوه: ﴿يريدون أن يخرجوا من النار، وماهم بخارجين منها﴾[6].

وشرطيتها لما مر.

وظرفيتها لاختصار الفعلية ؛ إذ هى مقدرة بالفعل على الأصح)[7].

---

(١) يعنى: أن كون المسند جملة للسببيّة أو للتقوى، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت. وكونها فعلية للتحدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أحصر وجه. وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط.

(٢) أى: لقصر المسند إليه على المسند.

(٣) الصافات: ٤٧.

(٤) البقرة: ٢.

(٥) سورة البقرة : الآية ٨ .

(٦) سورة المائدة : الآية ٣٧ .

(٧)الإيضاح (٦٨-٦٩).

أو التنبيه من أول الأمر -على أنه خبرٌ لا نعت؛ كقوله [من الطويل][1]:

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا ... وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ!

أو التفاؤل؛ أو التشويق إلى ذكر المسند إليه؛ كقوله [من البسيط]:

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ... شَمْسُ الضُّحَى وأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ[2]

تنبيه

كثيرٌ مِمَّا ذكره فى هذا الباب[3] -والذى قَبْلَه[4]- غيرُ مختَصٍّ بهما؛ كالذِّكْرِ والحذفِ وغيرِهما، والفَطِنُ إذا أتقَنَ اعتبارَ ذلك فيهما، لا يَخْفَى عليه اعتبارُهُ فى غيرِهما.

أحوالُ متعلَّقاتِ الفعْل

الفعلُ مع المفعولِ كالفعْلِ مع الفاعل، فى أنَّ الغرَضَ من ذِكْره معه[5] إفادةُ تلبُّسِه به، لا إفادةَ وقوعِه مطلقًا؛ فإذا لم يُذْكَرْ[6] معه، فالغرضُ إن كان إثباتَهُ لفاعله أو نفيَهُ عنه مطلقًا[7]: نُزِّلَ منزلةَ اللازمِ، ولم يقدَّرْ له مفعولٌ؛ لأن المقدَّر كالمذكور، وهو ضربان؛ لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقًا كنايةً[8] عنه متعَلقًا بمفعولٍ مخصوصٍ،

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٧٨. وقيل: إنه لحسان. والصحيح أنه لبكر بن النطاح فى أبى دلف.

(٢)أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٧٩. والبيت لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم. والشاهد تقديم ثلاثة وهو المسند.

(٣) يعنى: باب المسند.

(٤) يعنى: باب المسند إليه.

(٥) أى: من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما.

(٦) أى: المفعول به مع الفعل المتعدى.

(٧) أى: من غير اعتبار عموم فى الفعل أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه من وقع عليه.

(٨) أى عن ذلك الفعل.